

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ مايو ٢٠٠٤

سنة سجن أقصى عقوبة يوتفها القضاء العسكري الأمريكي على الجندي المدان بانتهاك حقوق العراقيين الجنرال أبي زيد يقرب بأن فضيحة تعذيب الأسرى أصابت الحملة الأمريكية في العراق بنكسة



الجنرال جون أبي زيد وإلى يمينه الجنرال ريكاردو سانشيز والجنرال جيفري ميللر إلى يساره يؤدون اليمين خلال جلسة استماع لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ [صورة من أ.ب.]

هذا الخلل قد أسهم في وقوع مثل هذه الانتهاكات.

وأضاف أبي زيد أن الجيش الأمريكي سيتابع التحقيقات الجارية، مشيراً إلى أن مزيداً من الجنود سيتعرضون للمساءلة، وستستمر في تصحيح هذا الخلل ومحاسبة المسؤولين عنه.

وقال «أبي» زيد انطلاقاً من العناصر التي تم تجميعها نعتقد أن مشاكل هيكلية كانت موجودة في السجن، وقد تكون ساهمت في هذه الأحداث.

وتعهد بالاستمرار في إصلاح هذه المشاكل الهيكلية، وتقديم المزيد من الجنود المتورطين في عمليات التعذيب إلى المحاكمة، لكنه نفى وجود أي ثقافة للانتهاك بين الجنود الأمريكيين في سجن أبو غريب.

وكشف أبي زيد النقاب عن أن الجيش الأمريكي حقق في ٧٥ حالة انتهاك في سجون العراق، وأفغانستان منذ أواخر عام ٢٠٠٢، واعترف بأنه ربما كانت هناك حالة من الارتباك في العلاقة بين الشرطة العسكرية والمخابرات في سجن أبو غريب.

وتوقع الجنرال أبي زيد أن يصبح الوضع في العراق أكثر عنفاً بعد تسليم السلطة في ٣٠ يونيو المقبل، وهو ما يتطلب نشر مزيد من القوات

بغداد - واشنطن - وكالات

الأنباء: في محاولة لامتناس حالة الغضب والاستياء محلياً ودولياً إزاء ما تكشف عن عمليات تعذيب وانتهاكات فاضحة للمعتقلين العراقيين في سجون العراق قضت محكمة عسكرية خاصة في بغداد بالسجن عاماً والتسريح من الجيش لسوء السلوك على الجندي الأمريكي بلا رتبة عسكرية جيريمي سيفيتس الذي اعترف بأنه مدان في ثلاث وقائع ذات صلة بانتهاك حقوق السجناء العراقيين في سجن أبوغريب، وهو أول حكم قضائي يصدر في عمليات التعذيب.

جاء ذلك في الوقت الذي اعترف فيه الجنرال أبي زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية، والجنرال ريكاردو سانشيز قائد القوات الأمريكية في العراق بأنهما يتحملان المسؤولية عن الانتهاكات التي جرت في التعامل مع المعتقلين العراقيين في سجن أبوغريب، وذلك في بداية شهادتهما أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ وأكد الجنرال أبي زيد والجنرال سانشيز أن الولايات المتحدة تعاني من نكسة في العراق وأنهما يتحملان المسؤولية عن ذلك، وقال الجنرال أبي زيد إن الأدلة التي تم جمعها تؤكد أنه كانت مشكلات في صلب نظام إدارة السجون وان

فرض قيودا على الزيارات المفاجئة التي كانت فرق الصليب الأحمر تقوم بها للسجون في العراق. ففي أول حكم قضائي يصدر في فضيحة عمليات تعذيب المعتقلين العراقيين قضت محكمة عسكرية خاصة بالسجن لمدة عام على الجندي الأمريكي جيريمي سيفيتس الذي لا يحمل رتبة عسكرية وتم تخفيض درجته إلى أدنى درجة يشغلها المتعهدون عن القطاع الخاص في الجيش الأمريكي وهي الرتبة التي سيظل يحتفظ بها حتى يتم تسريحه من السجن بعد قضاء عقوبته لمدة عام. ويتم تسريحه من الجيش بعد ذلك

لسوء السلوك. ولم يتم خفض الراتب والبدلات بواقع الثلثين، كما تقضى قوانين المحاكم العسكرية الخاصة حتى لا تتضرر أسرته.

ومما يذكر بأنه بموجب قوانين المحاكم العسكرية الخاصة لاتزيد العقوبة على الاحتجاز ١٢ شهرا وتنزيل الرتبة وخفض الراتب والبدلات طوال العام بواقع الثلثين وفرض غرامة، كما يمكن للمحكمة العسكرية الخاصة أن تسرح المدان من الجيش لسوء السلوك وهي عقوبة أخف من الفصل من الخدمة التي لا تطبقها إلا المحكمة العسكرية العامة.

وقد اعترف سيفيتس بأنه مدان في تهمتين من التهم الأربع الموجهة إليه وهي التواطؤ في عمليات التعذيب والاخلال بالواجبات العسكرية لكنه رفض تهمة التورط في التقاط الصور، مشيرا إلى أن زملاءه هم الذين طلبوا منه ذلك ومنهم تشارلز جارنر مسئول الشرطة العسكرية عن عمليات التعذيب.

وقال جيريمي سيفيتس البالغ من العمر ٢٤ سنة ولا رتبة عسكرية له إنه مدان بتهم تتعلق باساءة معاملة المعتقلين والاخلال بواجباته في بداية شهر نوفمبر عام ٢٠٠٣ واعترف بأنه أجبر في تلك الفترة معتقلا عراقيا على الانضمام إلى مجموعة من المعتقلين تم تكديسهم عرايا في شكل هرمي على الأرض، وقال إن ضابطا آخر بلا رتبة عسكرية هو تشارلز جارنر والجندي ليندي أنجلند داسا بأقدامهما على المعتقلين، وأخرج هارنركاميرا من جيبه وطلب منه التقاط صورة له وهو يمسك بأحد المعتقلين لتوجيه لكمة إليه، لكنه قال إنه لم يلتقط الصور الأخرى التي تظهر المعتقلين عرايا.

وجرت المحاكمة في قاعدة في الطابق الأول من قصر المؤتمرات في المنطقة الخضراء الذي يضم المقر العام لقيادة قوات الاحتلال في بغداد، وقد سمح لعدد من بعض وسائل الإعلام

الأمريكية التي يصل عددها حاليا إلى ١٣٠ ألف جندي.

وأكد الجنرال سانشيز أن الإجراءات قد اتخذت لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات التي عرضت الولايات المتحدة للانتقاد الدولي بعد تسرب الصور عن عمليات التعذيب. وخلال الجلسة ركز الأعضاء على أمر أصدره سانشيز بوضع سجن أبو غريب تحت قيادة مسئول بارز في المخابرات، وأكد سانشيز أنه أصدر هذا الأمر لأسباب أمنية للدفاع عن السجن ضد هجمات المقاومة العراقية، لكن هذا لا يضع الشرطة العسكرية في السجن تحت قيادة مسئول المخابرات، وليس له صلة بعمليات الاستجواب.

ونفى التصريح لمسئولي السجن

بالسعي للحصول على موافقة السلطات العسكرية على وسائل مثل: الحرمان من النوم، والبقاء في أوضاع مرهقة، واستخدام الكلاب لإجبار المعتقلين على التعاون مع المحققين.

واعترف سانشيز بأن الموافقات الكتابية التي منحها تتعلق بـ ٢٥ حالة لإبقاء السجناء في حجز انفرادي لمدة تزيد على ٣٠ يوما، لكنه لم يوافق مطلقا على أي إجراءات بشأن تعذيب السجناء.

ومن جانبه نفى الجنرال جيفري ميللر - المسئول الحالي عن السجون ومراكز الاعتقال في العراق، والقائد السابق لمعتقل جوانتانامو في كوبا - استخدام إجراءات قمعية محظورة في اتفاقيات جنيف في جوانتانامو.

وحرص رئيس اللجنة السيناتور جون وارنر على تحذير القائدين العسكريين من حجم الغضب العام الذي سببته الفضيحة، وقال لهما إنه من الضروري أن يتبها أنه في لحظة سيكون عليهما مواجهة الرأي العام الأمريكي والعالمي وأن يقدمتا تصورهما الشخصي عن الكيفية التي تطورت بها عمليات التعذيب والأكثر من ذلك ماذا سيتم اتخاذه من إجراءات لضمان عدم تكرارها مرة أخرى.

وقد تكشف من التقارير الصحفية حول الفضيحة أن قائد لواء المخابرات العسكرية ٢٠٥ الذي تولى الاشراف على عمليات الاستجواب في سجن أبوغريب تعرض لضغوط قوية من رؤسائه لاستخدام كل مايلزم لانتزاع المعلومات من المعتقلين، كما تبين أن ثلاثة من كبار الضباط العسكريين رفضوا الإدلاء بشهادتهم في جلسات تحقيق تمهيدية حتى لا تتخذ أقوالهم كأداة تستخدم لتوجيه تهم جنائية ضدهم كما تبين أن الجيش الأمريكي

الأمريكيين تورطوا في الانتهاكات الى جانب المجندين السبعة في الشرطة العسكرية الذين وجهت اليهم اتهامات رسمية. وقال بروفانس المتمركز حاليا في ألمانيا ان بعض الجنود التزموا الصمت طواعية أو طلب منهم رؤسائهم ذلك في محاولة للتستر على القضية. وذكرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز» ان ثلاثة شهود رئيسيين من بينهم ضابط كبير مسئول عن عمليات الاستجواب رفضوا الادلاء بشهادتهم في جلسة تحقيق تمهيدية مغلقة جرت.

في ٢٦ أبريل الماضي ضد زميلهم تشارلز جارنر الذي وصفته وثائق التحقيق بأنه قائد مجموعة حراس الشرطة العسكرية الذين قاموا باذلال المعتقلين والتقاط الصور في أوضاع جنسية مشينة. ونشرت صحيفة «نيويورك تايمز» أقوالا لكبار الضباط العسكريين كشفوا فيها ان الكولونيل توماس باباس قائد لواء المخابرات ٢٠٥ الذي نقل مقر قيادته من معسكر النصر قرب مطار بغداد الى سجن أبوغريب بعد أيام قليلة من زيارة الجنرال جيفري ميللر المسئول السابق عن معتقل جوانتانامو في سبتمبر خضع لضغوط قوية من الجنرال ميللر ومن الجنرال ريكاردوسنانشير قائد القوات الأمريكية في العراق لاستخدام أساليب غير عادية لانتزاع المعلومات من المعتقلين، ويعد الكولونيل باباس أعلى رتبة عسكرية في الخدمة يخضع للتحقيق حاليا وقد اعترف بأنه طلب من عناصر الشرطة العسكرية في الزنزانة المخصصة للتعذيب اجبار المعتقلين على الوقوف عرايا وتقييد أيديهم وأرجلهم، وأضاف انه بعد ١٩ نوفمبر تولى لواء المخابرات اداة سجن أبوغريب من الشرطة العسكرية. كما كشفت صحيفة واشنطن بوست ان ثلاثة من الموظفين العراقيين العاملين لدى وكالة رويترز وصحفيا عراقيا يعمل لشبكة ان. بي. سي تعرضوا لسوء معاملة أو تعذيب واعتداءات جنسية سيئة بعد اعتقالهم في يناير الماضي عدة أيام دون استجوابهم. وذكرت وكالة رويترز انها قررت الكشف عن رحلة التعذيب التي تعرض لها موظفوها لأن الجيش الأمريكي قرر أنه لا دليل على تعرض موظفي الوكالة للمعاملة السيئة.

متابعة المحاكمة لكن تم منع ممثلي الهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان من حضور الجلسة. كما مثل أمام جلسة تحقيق تمهيدية أمس ثلاثة من الجنود الأمريكيين الآخرين متورطون في عمليات التعذيب دون رتب عسكرية وتأجلت محاكمتهم الى جلسة أخرى في ٢١ يونيو المقبل ويواجهون أحكاما لتورطهم في واحدة من الصور مع معتقل كتبوا على ساقه كلمة مغتصب. وأعلن السيناتور الجمهوري جون وارنر رئيس لجنة القوات المسلحة

بمجلس الشيوخ أن وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون)، أبلغت اللجنة باكتشاف قرص مدمج جديد يحتوي على صور جديدة لعمليات تعذيب المعتقلين العراقيين، وأضاف أنه سيبلغ أعضاء اللجنة قريبا عن إمكان مشاهدة هذه الصور، ويعد هذا القرص المدمج الثالث من نوعه الذي يكتشفه البننتاجون، ويحتوي على صور وأفلام للتعذيب.

وقال ان اللجنة تعترم الاستعانة بأنظمة المؤتمر عبر الفيديو لتتمكن من الاستماع الى شهادات أكبر عدد من الشهود الذين يتولون مناصب في الخارج.

وأضاف انه يريد التحدث الى بول بريمر الحاكم الأمريكي للعراق ودوجلاس فيث وكيل وزارة الدفاع كما يريد الاطلاع على وثائق ومذكرات قانونية عن التوجيهات المتشددة بشأن استجواب المحتجزين.

وقد برز انقسام بين الجمهوريين داخل الكونجرس، حيث طالب السناتور جون ماكين بضرورة حسم القضية المثارة بشأن وجود خطة سرية أقرها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد لتشديد أساليب الاستجواب شارك في اقرارها مستشارون قانونيون في البيت الأبيض لأن ذلك سوف يؤثر على تأييد الأمريكيين للحرب في العراق بينما طالب النائب دتكان هانتر رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب وهو جمهوري بوقف جلسات الاستماع التي تغطيها وسائل الإعلام بشكل مستمر والتركيز على نجاح العمليات العسكرية في العراق.

وفي الوقت ذاته كشفت أبعاد جديدة لفضيحة تعذيب المعتقلين العراقيين، حيث ذكرت شبكة ايه. بي. سي ان السارجنت سامويل بروفانس وهو عضو سابق في المخابرات العسكرية الأمريكية عمل في سجن أبوغريب ان عشرينات من الجنود